علاقة النمو الحضري بنمو العشوائيات الحضرية وأساليب العلاج

Relation of Urbanisation and the growth of squatter settlements and their treatment methods

فضيلة صدراتة[1] ، حنان مالكي[2]،

[1] جامعة بسكرة، (الجزائر)، fadhila.sedrata@univ-biskra.dz

[2] جامعة بسكرة(الجزائر)، h.malki@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/16 تاريخ القبول: 2020/10/12 تاريخ النشر: 2020/11/09

الملخص:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على أهم مشكلات المدينة، والتي نجمت عن ظاهرة النمو الحضري والتي استعرضنا فيها أهم أسباب هذا النمو، حيث كان النصيب الأعلى للهجرة التي عرفتها البلاد خاصة مع التحول الاقتصادي الذي اعتمدته الدولة وما كان لهذا النمو غير الطبيعي من سلبيات على المدينة وخاصة من ناحية الجمال المعماري الذي عرف تشوها بليغا وأدى في النهاية إلى تريف المدينة.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، العشوائيات الحضرية.

Abstract:

This study aims to put emphases on one of the most important issues of the city that is the result of urbanisation phenomenon. We expose the main reasons behind this growth, where the highest share goes back to the immigration was known by the country especially with the economic transformation has been adopted by the state as well as the drawbacks of this abnormal growth on the city. Particularly, in terms of architectural elegance which mutilated deeply -This lately lead to rustic cities.

Key words :-Urbanisation - Squatter Settlements

المؤلف المرسل: د/ فضيلة صدراتة، د/ حنان مالكي **الإيميل:** fadhila.sedrata@univ-biskra.dz

مقدمة:

من المعروف أن عالم اليوم يمر بمرحلة تزايد سكاني كبير لم يسبق أن مر بها في تاريخه من قبل، ولذا فإن مشكلة السكان منذ أن بدأت إرهاصات الحديث عنها في عهد "توماس مالتوس" في أواخر القرن الثامن عشر، لم تحظ باهتمام كبير في أي عصر من عصور البشرية كما تحظى به في الوقت الحاضر، فظاهرة التحضر أصبحت منتشرة في الكثير من المدن في الجزائر كغيرها من المدن، وعليه أصبحت تتخبط في الكثير من المشاكل يمكن حصرها في ثلاث نقاط وهي: ارتفاع معدلات النمو الحضري، والذي خلف وراءه الكثير من المشاكل لعل من أبرزها الإسكان الحضري المتدهور والفوضوي أو العشوائيات الحضرية، بالإضافة إلى التضارب في استخدام الأراضي وتداخلها غير المنسجم بسبب النمو الديموغرافي المفرط وغير المنسجم وعدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري واحترام مخططات التهيئة والتعمير، زيادة على الانعكاسات السلبية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن النمو العمراني المفرط وغير المخطط كفقدان الأمن على المدن كوحدات عمرانية وما سبب ذلك من إرهاق وحشد للإمكانيات البشرية والمادية للمؤسسات المشرفة على تسيير المدن. (بشير، 2000)

وعليه استحوذت قضية النمو الحضري، على اهتمام كثير من العلماء والباحثين في الدراسات الحضرية بعامة، وفي علم الاجتماع الحضري بخاصة، وقد زاد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة بشكل واضح نظرا للزيادة الملحوظة في سكان الحضر في العالم ككل، الأمر الذي تسبب في ظهور عديد من المشكلات التي تستحق الدراسة والبحث، ومن هذا المنطلق جاء موضوع هذه الورقة البحثية في التساؤلات التالية:

– كيف ساهم النمو الحضري في زيادة العشوائيات الحضرية؟

– ماهي أهم الاثار الناجمة على المدينة بسبب نمو العشوائيات الحضرية؟

– ماهي أساليب التدخل في اطار سياسة المدينة للقضاء على هذه العشوائيات الحضرية؟

أولا: مفهوم النمو الحضري: يعتبر النمو الحضري أو (التمدن)، كما أطلق عليه بعض الباحثين من أكبر المشاكل في الوقت الحاضر كالبيروقراطية والتخلف، حيث أن الدول السائرة في طريق النمو، سجلت في السنوات الأخيرة درجة مفاجئة من التحضر تتمثل في الزيادة الديموغرافية، بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر

وعدم توفر فرص العمل (اللطيف و.، 2007)، وعلى هذا فمفهوم التحضر يقصد به نسبة سكان المدن لمجموع السكان في العالم.

إن مفهوم التحضر في هذا التعريف لم يقتصر على عملية التحضر في المدينة فقط، وإنما ربطه كذلك بالتغير الذي يحدث في الريف لما هو موجود في المدن، وكذلك ربطه بالتحول والتحرك السكاني من الريف إلى المدينة، مع تركيزه على التغير الذي يحدث في طبائع هؤلاء المغادرين من أجل التكيف مع الحياة الحضرية.

ويعرف هذا المصطلح كذلك في معجم العلوم الاجتماعية على أنه: "الانتقال من الحياة الريفية إلى حياة الحضر، كما يتعين على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم السائدة في المدينة". هذا ويعرف عالم الديموغرافيا "وارن توسون W.Thomson" ظاهرة التحضر في دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها "حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما، يدور محور النشاط فيها حول التجارة والصناعة والخدمات، وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها (خديجة، 1985)، كما عرفه البعض بأنه "العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا على المعيشة في المدن". (المنعم، 1971)

فالنمو الحضري بناء على هذا التعريف حركة وتغيير، وفي هذا الصدد يقول "عبد الغني سعيد" ما يلي: " التحضر بطبيعته ظاهرة ديناميكية، وترجع المشاكل التي تصاحبه عادة إلى عدم التوازن بين قطاعات المجتمع الذي يمر بمرحلة التحضر". (علي، 1979) ومن خلال هذا المفهوم يتبين لنا أن التحضر عملية غير ثابتة فهي تتغير باستمرار إذن فهي عملية نامية وهذا ما يعبر عليه مصطلح النمو الحضري.

ثانيا: الخلفية التاريخية للنمو الحضري في الجزائر.

إن التحضر في الجزائر ليس ظاهرة جديدة في الوسط الجزائري، بل قديمة قدم حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل التاريخ الميلادي وقد اختلفت خصائص هذه المستوطنات الحضرية

من زمن لآخر، حسب اختلاف الأجناس التي شيدوها وعاشوا فيها واختلاف الدوافع التي دفعتهم إلى العيش في تجمع حضري مميز عن الأوساط الريفية المجاورة.

وقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل للشعوب والأجناس التي عاشت فوق أرضها، متمثلة في خلايا لمدن تطور البعض منها وتواصل، كما اندثر البعض الآخر، وانقرض عبر تاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى. ونتيجة تعاقب هذه الأجناس البشرية وحضاراتها على هذا الجزء من المغرب العربي، الذي بدأ بالغزو الروماني فالاجتياح الوندالي ثم البيزنطي إلى الفتوحات الإسلامية، مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي. جميع هذه التشكيلات السياسية بثقافاتها وحضاراتها وأهدافها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني بالجزائر وساهمت من قريب أو من بعيد في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية بالجزائر. (بشير، 2000)

ومن خلال هذه الخلفية البسيطة للتحضر ندرك الخلايا الأولى للنسيج الحضري في الجزائر، ونحاول أن نسلط الضوء على الفترة الأخيرة لهذا النسيج حيث نجد أن النمو الديموغرافي الحضري في الجزائر تأثر بعاملين أساسيين هما:

1- السياسة الاستعمارية: يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار إسكان ونتيجة لهذا، انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر، واشتروا الأراضي الواقعة حول الجزائر بأبخس الأثمان من أصحابها الفارين واللجوء إلى المناطق الجبلية، ومن هنا تفتت النمط الزراعي الجماعي عن طريق سن القوانين التي تسمح ببيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية. (محمد، 1990)

كذلك من خلال قوانين الاستيطان ونزع الأراضي كقانون سيناتوس Senatus Consult (قانون الأعيان) سنة 1863 وقانون فارني (Warnier) علم 1873 الخاص بفرنسة الأراضي الجزائرية، ثم بعد ذلك الحرب التحريرية وسياسة تجميع السكان الشيء الذي أدى منطقيا إلى تخلي الريفيين عن أراضيهم واتجاههم نحو المدن. (خديجة ع.، 1985)

2- مخططات التنمية الاقتصادية: إن تطبيق مخططات التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال، حيث أدى الإسراع بالتصنيع وتطوير التعليم وغيرها من العوامل التي ساعدت على التوسع الحضري السريع وخاصة في عام 1960. (اللطيف ب.، ب ت) ومن هنا نقول أن هذا التحرك في البداية تحكمت فيه قوى خارجية تمثلت في الاستعمار الاستيطاني وعوامل

داخلية تمثلت في التنمية الصناعية غير المتوازنة، فكان وراء التوطن الصناعي "Localisation lndustrielle" نمو قطاع الخدمات في المدن، فارتفعت حركة الهجرة الريفية بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل. (اللطيف ب.، دت)

كما تبرز أهمية الزيادة الطبيعية للسكان حيث تعتبر معدلات نمو السكان مرتفعة جدا، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات تتطلب توفير معرفة أدق بالظواهر الديموغرافية لكي تساعد على فهم تحركات السكان الذين تعتمد عليهم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (خديجة ع.، 1985)

ثالثا: عوامل النمو الحضري في الجزائر: لقد عرفت مدن الجزائر ارتفاعا في عدد السكان ما بين سنتي (1954-1966)، حيث انتقل عدد السكان بمدينة الجزائر من (449) إلى (897) ألف نسمة أي بنسبة (99%) ويوضح إحصاء (1966-1977) أن كثافة السكان في المسكن الواحد قد ارتفعت من (06 إلى 07.1) ممثلة عجزا في قطاع السكن الذي كان يقدر بمليون وحدة سكنية، ويترجم هذا العجز بـ 120% في مدينة الجزائر و100% في مدينة قسنطينة و76% في مدينة وهران. (فراح، 1995)

والملاحظ أن في التعداد العام للسكان والسكن سنة(1997) قد وصلت نسبة السكان الحضر 50% من مجموع السكان، وبالتالي أصبح سكان الجزائر ذي أغلبية حضرية بدلا من الأغلبية الريفية التقليدية. (بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، 2000)، ويمكن اعتبار عدة عوامل أنها هي السبب المباشر في تنشيط عملية التحضر وتشجيعها وأهم هذه العوامل هي:

1- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي: يعد النمو السكاني في العالم من أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، إذ يرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية، دون أن تدخل الهجرة في حسابها. (فتحي، 1985) لهذا فالنمو الطبيعي للسكان يعد مصدرا مهما في التزايد السكاني.

2- الوفيات: لما كانت المواليد تعمل أو تؤدي إلى الزيادة في عدد السكان فإن ظاهرة الوفاة تعمل على تناقصهم، ولهذا فإن الزيادة الطبيعية للسكان تتوقف على الفرق بينهما وعلى هذا قد لعبت الوفيات دورا هاما في تغير نسبة السكان.

3- الخصوبة: إن لفظ الخصوبة، يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء. (فتحي، 1985)

4- الهجرات السكانية: "إنه من الطبيعي إزاء التقدم الصناعي الحديث ،أن تتجه الهجرة الداخلية من القرية إلى المدينة (شكري، 1980). لهذا ترتبط الهجرة الريفية الحضرية بتوطن الصناعة الحديثة ارتباطا وثيقا ولذلك فقد أصبحت المدن مراكز توطن صناعي، وجذب سكاني بمعدلات تفوق متوسط معدل النمو الطبيعي للسكان. (فتحي، 1985)

وانطلاقا من هذا الإغراء الحضري-الريفي تعد الهجرة عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة السكانية ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغيير حجم السكان. إذن يرتبط نمو المدن بمعدلات الهجرة إليها والتي تؤدي إلى تزايد عدد سكان المدينة الأصلية أو التوابع التي تنشأ وتتضخم حولها. (فتحي، 1985). وقد نتج عن هذه الهجرة الريفية ارتفاع الكثافة السكانية بالمدن، وارتفاع معدلات النمو الحضري بها حسب اختلاف المراحل والفترات والتغيرات الاجتماعية السياسية والاقتصادية المتلاحقة في البلاد...الخ الأمر الذي أدى ولا يزال يؤدي إلى اختناق المدن بالسكان وتزايد تدهور الأوضاع بها في مختلف المجالات. (بشير، 2000)

ومن هنا فإننا نقول أن ظاهرة النزوح الريفي ساهمت إلى جانب النمو الطبيعي في زيادة عدد سكان المدن، فبينما تضاعف سكان الجزائر خلال 20 سنة تقريبا، فإن عدد سكان المدن تضاعف ثلاث مرات خلال نفس الفترة (1966-1987) كما تضاعف عدد المدن التي يزيد عددها عن 100 ألف نسمة من 8 مدن في 1977 إلى 16 مدينة في 1987. (فراح، 1995)

من خلال هذه النظرة السريعة التي تعرفنا فيها على عوامل النمو الحضري في الجزائر نحاول أن نوضح أكثر هذه العوامل في ظل بعض العوامل المساعدة على تنشيط التحضر في الجزائر.

رابعا: خصائص التحضر في الجزائر.

من خلال متابعة نمو سكان المدن والبحث عن أسبابه يتبين أن الهجرة الريفية كان لها تأثيرا كبيرا في ارتفاع عدد سكان المدن بالجزائر خاصة في المرحلة ما بين(1966-1954)، حيث قدر عدد الوافدين نحو المدن في هذه المرحلة بحوالي 2، 1 مليون نسمة.

أن توزيع سكان الحضر يتمركز أغلبهم في ولايات الشمال القريبة من الشريط الساحلي إلا أنها بدأت في التراجع خاصة مع اختفاء درجة المركزية في مجال الصناعة بالمدن الكبرى ما بين (1977-1966) في مخططاتها الاقتصادية لتثبيت الاستثمارات الصناعية في جهات مختلفة عبر التراب الوطني.

بدأت تظهر في بعض التجمعات الحضرية (الجزائر-وهران) ملامح جديدة لمجتمعات حضرية، وتلاحم النسيج العمراني لبعض المدن المجاورة، وهذا النمط الجديد من التجمعات الحضرية يستلزم تخطيطا إقليميا وعمرانيا في منتهى الكفاءة والدقة وتسييرا متطورا لتنظيم وضبط التغيرات التي تحدث في هذا النسيج العمراني المترابطة. (بشير، 2000).

كما أن المقارنة بشكل عام لخصائص التحضر في الجزائر مع بلدان المغرب العربي الأخرى تبين أن بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، وتونس) لها خصائص حضرية مشتركة مع تواجد بعض المميزات الخاصة بكل شبكة حضرية، فالنظام الحضري للمغرب يميل إلى بناء المدن الواسعة في حين أن الجهود والمبادرات التخطيطية التونسية تشجع انتشار المدن الصغرى كوسائل للتنمية المحلية، وأما الجزائر فقد نجحت فيها نسبيا محاولات التخطيط وتهيئة التراب الوطني لإنشاء سلسلة من المدن المتوسطة والثانوية عبر مختلف جهات الوطني للحد من هيمنة المراكز الحضرية الكبرى. (بشير، 2000)

خامسا: مراحل النمو الحضري في الجزائر.

وصلت نسبة السكان الحضر في الجزائر في تعداد 1987 حوالي 49 % من مجموع السكان في حين أن هذه النسبة كانت حوالي(5 %) في بداية القرن التاسع عشر، وبعبارة أوضح لقد ارتفعت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بحوالي 43 % في ظرف قرن ونصف. (بشير، 2000)

ويمكن تلخيص مراحل التحضر في الجزائر كما يلي:

المرحلة الأولى: 1830-1910: وهي مرحلة استكمال الغزو الفرنسي للجزائر، وتوسيع عملية الاستيطان الأوربي على حساب أراضي القبائل المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة. ظلت الأغلبية الساحقة من الجزائريين خلال هذه المرحلة تعيش في الأرياف

بأوضاعها المزرية والمتدهورة، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية للإقامة في عشش الصفيح عند حواف المدن. (بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، 2000)

المرحلة الثانية :1910-1954: في هذه الفترة شهدت الجزائر نزوحا واسعا لسكان الريف نحو المدن بسبب الأزمات الاقتصادية التي سادت العالم بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية. (بشير، 2000)

المرحلة الثالثة: 1954-1966: شهدت هذه الفترة نزوحا كبيرا لسكان الريف نحو المدن بسبب الحرب، ثم القدوم الجماعي الكثيف للجزائريين إلى المدن عام (1962)، والذي ارتبط بنزوح الاوروبيين مع بداية الاستقلال.

ففي سنة 1954 قدر عدد سكان الجزائر(8، 5 مليون نسمة)، وارتفع هذا الرقم إلى(11.9 مليون نسمة) أي زيادة 3، 5 مليون نسمة. وإن هذا التزايد والنمو الديموغرافي كان في بداية انطلاقته قد تمركز في التجمعات الرئيسية الكبرى وذلك مثل مدينة الجزائر حيث ارتفع سكانها بنسبة(60%). (خديجة ع.، التصنيع والنمو الحضري بالجزائر، 1985)

إن هذه الظاهرة الحضرية أصبحت مرادفة للعديد من الأزمات الخانقة التي تعيشها الجزائر كانتشار البناء الفوضوي والتعدي على الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية. والجدول التالي يبين لنا تطور النمو الحضري في الجزائر.

الجدول رقم (09) يوضح تطور النمو الحضري في الجزائر بين (1880-1977)

السنة	السكان	معدل النمو الحضري	السنة	السكان	معدل النمو الحضري
1880	3.000.000	%05	1948	7.569.700	%27.3
1876	3.752.000	%15.6	1954	8.811.200	%27
1906	4.221.000	%18.6	1959	9.845.000	%29.6
1926	5.444.000	%22.5	1966	12.150.000	%31
1931	5.902.100	%23.8	1977	17.422.000	%41

المصدر: (فراح، النمو الحضري وأزمة الاسكان بمدينة ميلة، 1995)

من خلال الجدول يتضح لنا تطور النمو الحضري بدأ من سنة 1880 التي سجل فيها معدل التحضر بـ (0.5%)و(41%) سنة 1977، وهذا التطور الملموس يرجع إلى عدة عوامل ولعل في مقدمتها التجربة التنموية الجزائرية والتصنيع كخيار أولي. إن هذه الظاهرة الحضرية قد تسببت في تضخم المدن الكبرى خاصة، وقد غيرت من شكل المدن المتوسطة والصغرى. (خديجة ع.، 1985)

المرحلة الرابعة: 1977-1996: خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر نمطا جديدا من التنظيم الاقتصادي الموجه، استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، وأهم الخطط الاقتصادية الوطنية التي أثرت في الأوساط الاقتصادية الجزائرية ومناطقها وفي حركة السكان هي الخطة الاقتصادية الثلاثية الانتقالية (1967-1969) والمخططان الرباعيان (1970-1973) و(1974-1977) على التوالي، لقد أحدثت هذه المخططات والبرامج الخاصة تغيرات جذرية في الخريطة الصناعية بالجزائر، وذلك بإضافة سلسلة من الوحدات الصناعية ومناطق وأقطاب صناعية مهمة. وكانت النتيجة أن هزت هذه المخططات الاقتصادية السكان هزة قوية وجعلت الكثير من سكان الأرياف يتوافدون على المدن أي وفرة فرص التشغيل في الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية. (بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، 2000)، وفي هذه الفترة (1966-1977) هاجر حوالي 1.7 مليون نسمة من الريف إلى المدن بمعدل يزيد عن (100.000نسمة) في السنة الواحدة. يمكن القول أن التخطيط المركزي والأيديولوجي اللذين تبناهما الرئيس "هواري بومدين" في مرحلة التخطيط الاقتصادي (1966-1979) كان لهما تأثيرا كبيرا في سرعة التحضر بالجزائر، وتزايد الهجرة من الأرياف إلى المدن، وبذلك تكون الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر قد اكتملت ملامحها خلال هذه المرحلة.

المرحلة الخامسة:(1977-1987): بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر (22.971.588 نسمة) في 20 مارس 1987، وبذلك يكون قد ارتفع في الفترة ما بين (1977-1987) بمعدل (35.5%) إذ بلغ (16.948.000 نسمة) في التعداد العام للسكان والسكن الذي أجري عام (1977)، وبخصوص الشبكة الحضرية في الجزائر فقد رتب الديوان الوطني للإحصائيات (1987) المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى في تجمعات

حضرية بلغ عددها 447 تجمعا حضريا موزعا عبر التراب الوطني بشكل غير منتظم يضم 11.444.249 من السكان الحضر، وبذلك يكون عدد سكان الحضر في الجزائر قد بلغ نسبة 49.8% من مجموع السكان سنة 1987 مقارنة بنسبة 43.2%سنة 1977. إن هذا التزايد المتواصل في النمو الحضاري لا يجعل المدينة تسلم من التغيرات المفاجئة الناتجة.

المرحلة السادسة:(1987-1997): وبلغ في إحصاء سنة 1998 حسب الديوان الوطني للإحصاء نحو 57.3%. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الجزائر نحو 40.5 مليون نسمة سنة .2020 (الديوان الوطني للإحصاء)

ولقد تابعت الفترة بين 1998-2008 في نفس الاتجاه، حيث انخفض معدل الزيادة للسكان الحضر إلى 2.9% ولكن أكبر من معدل الزيادة العامة الذي واصل في انتفاضه إلى 1.6%. (بوبكر، 2017)

سادسا: النتائج الاجتماعية الحضرية للنمو الحضري.

لم تنج المدينة في الجزائر من التقلبات التي عرفتها المدينة العربية الإسلامية على مدار التاريخ فاستوعبت كل المتغيرات التي أثرت على هذا المجتمع، وحاولت أن تتكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية، وما نتج عنها من متغيرات ثقافية واجتماعية. (وآخرون، 1999).

فازدياد حجم المدن بدرجة كبيرة في المدن العربية لم يكن في الواقع نتيجة لتغيير مماثل في معدلات التنمية الاقتصادية، أو لتغير جذري في هيكل العمالة الحضارية، وإنما راجع أساسا إلى قوى الطرد الريفية التي دفعت بالمهاجرين من سكان المناطق الريفية إلى التدفق على المدن سعيا وراء فرص العمل أو مستوى معيشي أفضل. (علي، دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر، 1979). لهذا فقد أدى النمو الحضري المتزايد إلى انعكاسات وتأثيرات سلبية مباشرة أو غير مباشرة ومن بين هذه التأثيرات ما يلي:

1.أزمة السكن الحضري: لم تحض سياسة السكن في الجزائر باهتمام الدولة الحقيقي، إلا مع نهاية السبعينات حيث أصبحت مساهمة الجماعات المحلية في ميدان المشاريع والمتابعة والإعانة تكتسي أهمية كبرى ويندرج ذلك في إطار المخطط العمراني الرئيسي الذي يعتبر المرجع الحقيقي لنمو وتوسع المجال الحضري والعمليات المتعلقة بتحسين الأنسجة العمرانية الموجودة والتحكم في تنظيم المدينة.

إن بروز أزمة السكن في هذه الآونة بحدة، والتي تجلت في الاختلال المسجل بين العرض والطلب قياسا بمعدل النمو الديموغرافي وحجم الأسرة، دفع الهيئات المعنية للاهتمام أكثر بقطاع التعمير والبناء (وآخرون، 1999)، خصوصا في الفترة التي برزت فيها مناظر المدينة الجزائرية كفسيفساء غير متجانسة، ومشوهة للوجه العمراني للمدينة، وقد كان من الأسباب التي أكدت هذا المشكل بالذات هو بداية البلاد بتهيئة المجال العلوي للبناء في غياب بنية تحتية مهيأة والتي من ضمنها السكن، ولهذا كان من السهل انهيار البناء العام ولو جزئيا في غياب أرضية صالحة. ومع توفر بعض العناصر المشوشة والتي لا تدخلها الدولة في الحساب أحيانا كالهجرة الريفية والتي قدرت بحوالي(130.000 نسمة) مع نهاية الثمانينات، هذا ما جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تأدية الطلبات المتزايدة للحصول على مأوى في المدن ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري لغرض الحصول على سكن اجتماعي حوالي (30.000) ملف مقبول سنة 1994، في حين نجد أن جميع المشاريع المبرمجة لإنجاز السكن العمومي بنفس المدينة، وفي نفس السنة لا يزيد عن (6.000) سكن، وأن معدل إنجاز السكن العمومي المدعم من طرف الدولة بها لا يزيد عن 800 سكن في السنة الواحدة.

2.الأحياء العشوائية (الأحياء القصديرية): لقد ازدادت نسبة الهجرة الريفية إلى المدن وبشكل مكثف وهذا راجع إلى ما تقدمه هذه المدن من فرص للعمل خاصة في المجال الصناعي وإمكانية التعليم والترفيه والخدمات وكل هذا ساعد على نشوء الأحياء الفوضوية، وهذه الظاهرة منتشرة في كل أنحاء العالم (الحميد، 1997). والجزائر كغيرها من دول العالم ظهرت فيها هذه الظاهرة وانتشرت في أكبر المدن الجزائرية، وهذه الظاهرة ليست وليدة الاستقلال بل يعود تاريخ بروزها إلى الفترة الاستعمارية التي تبنت سياسة تجميع أهل الريف في المدن بهدف القضاء على الثورة، وتعرف المناطق العشوائية على أنها أوعية جاهزة لاستقبال المهاجرين من القرى لأطراف المدن للبحث عن مأوى لأنه من الصعب الحصول عليه داخل المدينة وارتبط نمو المناطق العشوائية ارتباطا مباشرا بالهجرة من الريف الى المدينة حيث مازالت برامج التنمية الريفية قاصرة على مواجهة التنمية الريفية.

وفي تعريف آخر للمناطق العشوائية على أنها تجمعات سكانية نشأت في غياب التخطيط وخروجا عن القانون وتعديا على كل من الاراضي الزراعية وأملاك الدولة، وهذه المناطق محرومة من الحد الأدنى لكافة أنواع المرافق الأساسية وتعجز سيارة الاسعاف أو المطافئ من المرور في طرقاتها الضيقة غير الممهدة. (جعفر، 2013)

ويعرف بعض الباحثين الحي القصديري بأنه "عبارة عن منطقة سكانية مزدحمة بالسكان أتت من مناطق مختلفة من الريف خصوصا، يؤلف هذا العمران بعد تكوينه حزاما يحيط بالمدن، ويتصف سكان الحي القصديري بأنهم من المستويات الاقتصادية المنخفضة والمرفوضة مجتمعيا. (الدراجي، 1999)

ويرجع تاريخ أول ظهور لهذه الأحياء في منطقة الجزائر العاصمة وضواحيها إلى سنة(1922)، وأخذت تتضاعف بشكل ملموس حتى أصبحت تثير مخاوف السكان الأوروبيين، بدليل أن رئيس البلدية (بلدية العاصمة) أعلن رسميا 1936 عن ضرورة القضاء على الأحياء القصديرية التي باتت تستوطن في كامل المجالات الحضارية الشاغرة للمدينة ففي نفس السنة (1963) تم إحصاء 13 حي قصديري في مدينة الجزائر العاصمة والتي كانت تأوي آنذاك 5000 نسمة. وفي سنة (1954) فقد تم إحصاء(293.000) نسمة من السكان المسلمين لمدينة الجزائر العاصمة (86.000) منهم يقطنون في البيوت القصديرية.

أما الفترة الموالية للاستقلال فقد شهدت القضاء على عدد كبير من الأحياء القصديرية والتحق سكانها بالمساكن والفيلات التي تركها المعمرون (زهير، 1999)، لكن سرعان ما عادت الأزمة من جديد، خاصة عندما وضعت الدولة جهودها كلها في مجال التنمية التصنيعية ووجدت نفسها عاجزة على تلبية الطلبات الخاصة بالسكن، وخاصة أن الاعتمادات التي كانت تخصص لهذا القطاع في صيانة وترقية النسيج العمراني والإطار العقاري كانت ضئيلة تراوحت ما بين 3 و7% من مجموع اعتمادات المخططات الاقتصادية المركزية (1970–1977) لتصل فيما بعد في المخططات الخماسية اللامركزية إلى حدود 15% من مجموع الاعتمادات.

وقد زادت هذه المشكلات حدة عند تركز أعداد ضخمة من الأيدي العاملة في أماكن حضارية محدودة، وتزداد أحوال الناس سوءا عندما ينخفض الإنتاج وترتفع نسبة البطالة بين الشباب ومع ارتفاع البطالة تقل القدرة الشرائية للسكان ويتبع ذلك زيادة في

العرض وقلة في الطلب، فينخفض الإنتاج مرة أخرى وتدخل الأوضاع الاقتصادية في حلقة مفرغة، وعندما تسوء الأحوال الاقتصادية تتبعها مشكلات اجتماعية وتأخذ هذه المشكلات صورا مختلفة في المدينة كالمخدرات والانحراف والعنف وغيرها.

سابعا: النمو الحضري ونمو العشوائيات الحضارية.

لقد أصبحت مشكلة الإسكان من أكثر المشكلات التي تواجه المدن الكبرى في العالم ،إذ يكشف التحليل المتعمق لهذه المشكلة عن حقيقة كونها مشكلة حضرية متعلقة بحياة المدينة في المقام الأول، كما يكشف أيضا على أن هذه المشكلة تتفاوت بتفاوت ما بلغته كل مدينة من حجم وكثافة سكانية، لقد أوضح التشخيص الواعي للمشكلة أن سببها يكمن في ازدحام السكان الذي أصبح سمة بارزة للمدن وخصوصا من العالم الثالث في العصر الحديث، وسوء التخطيط وإنشاء المباني وتضارب القوانين المنظمة لعملية التشييد وعرضنا لملامح هذه القضية مرتبط بأمرين، الأول هو أوضاع الإسكان أما الأمر الثاني فيتمثل في نمو المناطق العشوائية (أحمد، 2009). ويمكن عرض الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة السكن والمناطق العشوائية فيما يلي:

1- الزيادة السكانية، والتضخم السكاني، وعجز الموارد والإمكانيات عن مواجهة هذه الزيادة.

2- الهجرة الداخلية غير المخططة من الريف إلى المدينة.

3- امتداد بعض القرى المحيطة بالمدن.

4- إقامة بعض الصناعات خارج نطاق العمراني، عدم توفر المسكن المناسب للعمال.

5- ارتفاع أسعار الأراضي، وارتفاع أسعار الوحدات السكانية.

6- قصور أجهزة الإدارة المحلية من ملاحقة المخالفين.

7- محاولة توفير المسكن بشكل فردي دون توجيه من الجهات المسؤولة. (اللطيف و.، 2007)

8- غياب المراقبة الإدارية المشددة في مجال تسيير المدن والنسيج العمراني بصفة عامة أدى إلى توسيع مجال البناءات العشوائية بحواف المدن ،على حساب الأراضي العمومية بحيث أصبحت المستوطنات الفوضوية نقاط استقبال للوافدين من الأرياف رفقة أفراد الأسرة، وأحيانا القبيلة ككل.

إن مشكلة المناطق العشوائية التي تنامت بشكل مذهل في السنوات الأخيرة في المدن ماهي إلا مشكلة اسكان أدت إلى التشوه الجمالي الذي أصاب العديد من أحياء البيئة الحضرية خصوصا في المدن الكبرى، ولكن هذه الرؤية قد تكون كثيرة السطحية لأن المشكلة أكبر وأخطر من ذلك، ولا بد من إدراك أبعادها الحقيقة ذات الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فمناطق الإسكان العشوائي هي أحياء يسكنها الفقراء من الناس وهي لا تكون في شكل نسيج اجتماعي منسجم لأنها بدأت من كتل من المهاجرين المقهورين أغلبهم من أصول ريفية (ابراهيم، 2000)

إن مشكلة الإسكان في المناطق الحضرية تتمثل في اختلال العلاقة بين احتياجات السكان والمتاح من المساكن، واختلال التوازن أيضا بين النوع المتاح والقدرة الاقتصادية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، والتي هي في حاجة ماسة للسكن، إن مشكلة الإسكان هي نتاجا طبيعيا لنمط النمو في الريف والحضر وما ترتبط به من سياسة سكانية، وما يترتب عليه من دفع للهجرة إلى المراكز الحضرية دون أن يواكب ذلك توسع مناسب في المساكن.

لقد خلص «تشالز ابرمز» وغيره ممن درسوا موضوع الإسكان في البلاد النامية إلى أن هناك عجزا في الإسكان يبلغ معدلات مذهلة لم تقدر التقدير السليم، وتزداد تفاقما باستمرار نتيجة للهجرة الوافدة إلى المدن والضغط الشديد على المساكن الموجودة.

إن مشكلة الإسكان الحضري في المدن لا تقف عند البعد الكمي بل أصبح ينظر إليها كإحدى المؤشرات التي تدل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتعميق الفوارق بين الناس في المجتمع الواحد بحيث نجد أن الإسكان الذي يسمى تعسفيا بالإسكان الاجتماعي لا يستجيب إلا لحاجات الطبقات الوسطى، وعلى الأفراد الذين يمتلكون السلطة، في حين أن النقص في السكن للطبقات الدنيا تزداد نسبته يوما بعد يوم. (أحمد، 2009)

إن تشخيص ظاهرة الإسكان في مدن العالم لا يمكن فهم أبعادها كاملة إلا بعرضنا لظاهرة نمو المناطق العشوائية وحجمها في تلك المدن، حيث تعد الإحصائيات الرسمية الخاصة بحجم ونمو أعداد السكان في المناطق العشوائية مؤشرا من ناحية لأوضاع الإسكان، ومن ناحية أخرى مؤشرا لحجم هذه الظاهرة، وتتسم المناطق العشوائية بعدة خصائص هي:

ثامنا: خصائص المناطق العشوائية.

تتسم المناطق العشوائية بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

1. من الناحية الإيكولوجية: شوارع تكاد تكون منعدمة، حيث توجد ممرات ضيقة لا تسمح بمرور السكان، وتكدس داخل المساكن لضيقها أضف إلى ذلك انعدام أو ضعف شبكات المياه والصرف الصحي.

2. من الناحية الديموغرافية: معظم سكان هذه المناطق في الريف وأغلبية الأسر المتواجدة بها أسر حديثة التكوين يغلب على ساكنيها الفئة العمرية أقل من 40 سنة.

3. من الناحية الاجتماعية: تتميز هذه المناطق بارتفاع نسبة الأمية وأغلب سكان هذه المناطق ذوي مستويات تعليمية متدنية، ويسود التفكك الأسري والانحراف وانتشار الجريمة والفقر.

4. من الناحية الاقتصادية: تدني الأوضاع الاقتصادية لساكنيها بصفة عامة، وهذا راجع إلى طبيعة المهن التي يمتهنونها، فهي بسيطة وقليلة الأجر كما ترتفع نسبة البطالة في مثل هذه المناطق.

وعلى سبيل المثال حسب ما أشارت إليه دراسات وتقارير الأمم المتحدة فإن أكثر من ثلثي سكان العالم النامي يعيشون في المناطق العشوائية. (أحمد، 2009)

تاسعا: التطوير الحضري كأسلوب للتدخل في القضاء العشوائيات الحضرية.

إن التطوير الحضري هو عملية فرضتها ضرورة التدخل في الانسجة والقطاعات الحضرية المتداعية من أجل الوفاء بحاجاتها المتطورة من مختلف البناءات والتجهيزات العمرانية الناقصة وفقا لما تفرضه توقعات التخطيط العمراني في المنطقة وقد يمتد هذا الاسلوب إلى الأنسجة الحضرية غير الشرعية فيعرف على " أنه سلسلة من العمليات التخطيطية المتكاملة، والتي تقوم على أسس ومقومات البيئة الحضرية كأنواع المواقع وامتلاك الاراضي التي تتحكم فيها أثناء التنفيذ وذلك من خلال تلك السلسلة من الاجراءات". (بوذراع، 2000)

1- أسلوب إعادة التطوير الحضري وإعادة التأهيل :

1-1-أسلوب إعادة التطوير: يطبق هذا الأسلوب على الاحياء غير الشرعية التي لا تتطلب الازالة، ولكنها في حاجة الى توفير الخدمات الاساسية والمرافق العامة ورفع كفاءتها من الناحية المعمارية مع تقديم الدعم المادي والفني للسكان من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2-2- أسلوب اعادة التأهيل: يتدخل هذا الاسلوب في النسيج الحضري غير الشرعي عن طريق الاصلاح بهدف تكييفه وتعديله وفقا للمعايير المنصوص عليها بأدوات التعمير.

2- أسلوب التجديد والمحافظة الحضريين:

2-1- أسلوب التجديد الحضري: يتدخل هذا الاسلوب في مناطق البناء غير الشرعي غير ممكنة التطوير باعتبارها مناطق نشأت ببناء المساكن والمباني باجتهادات فردية ولم تكتمل بها خدمات المرافق الضرورية، أو أن وضعية البنايات هشة وخطيرة بسبب مواد البناء المستعملة أو الموقع المشيدة فيه، وعليه فإن الحل في هذه الحالة الهدم والإزالة وإعادة بنائها من جديد بحسب ادوات التعمير في المنطقة. وفي الحقيقة أن هذا الاسلوب يتضمن استبدال البنايات والمناطق غير الشرعية بمناطق اخرى جديدة تصبح مقبولة من ناحية التخطيط العمراني.

2-2- أسلوب المحافظة الحضرية: يطبق هذا الأسلوب على المناطق التاريخية والأثرية ذات الطابع المعماري والعمراني المتميز، الذي يمثل في هذه الحالة النسيج العمراني التقليدي، فهذه المناطق وإن انطبق عليها ضوابط عدم الشرعية. (بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن- دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، 2000) إلا أنها تتميز بخصوصية تفرض معالجتها بأسلوب المحافظة.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن النظام العمراني اليوم يتبع نظريات وأفكار وتيارات عمرانية حديثة والتي نتجت عن افكار الفلاسفة والأدباء الذين أرادوا عمرانا يمثل الوقت والعصر وليس عمرانا عديم الصلة بماضيه وحضارته القديمة مثلما نلمس في الأحياء العشوائية، وبالرغم من انتشار هذه الظاهرة في معظم دول العالم إلا أنها تختلف من مدينة

لأخرى من حيث أسباب انشائها وأنماط مبانيها ونوعية الحياة فيها، والمتفق عليه هو أن هذه الأحياء العشوائية في معظم دول العالم تعمل على ترييف المدينة وتشويه مظهرها العام.

وعلى هذا أصبحت المجتمعات تتاضل في سبيل حفظ التوازن بين أعداد سكانها ومواردها المتاحة في ضوء استمرار تضخم حجم السكان في المستقبل بدرجة قد يصعب على هذا الجيل أن يتصورها أحيانا.

قائمة المراجع:

- ابراهيم ,عباس محمد .(2000) .*التصنيع والمدن الجديدة* .مصر :دار المعرفة الجامعية.
- أبو عناية, فتحي. (1985). *دراسات في علم السكان*. بيروت، لبنان: النهضة العربية للطباعة والنشر.
- أحمد ,حمدي علي .(2009) .*المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة* .مصر :دار المعرفة الجامعية.
- بشير, التجاني.(2000). *التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الحميد ,رشوان عبد الحميد .(1997) .*مشكلات المدينة –دراسة في علم الاجتماع الحضري* .الاسكندرية :المكتب العلمي للكمبيوتر.
- الدراجي ,علوي (1999) .الهجرة الريفية وآثارها على التخطيط الحضري بقسنطينة. *ليسانس في علم الاجتماع الحضري* ,قسنطينة ,الجزائر.
- اللطيف ,وجدي شفيق .(2007) .*علم الاجتماع الحضري الصناعي* .مصر :دار الاسراء.
- المنعم ,شوقي عبد المنعم .(1971) .*مجتمع المدينة والاجتماع الحضري* .القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة.
- بشير ,التجاني .(2000) .*التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

- بن اشهنو عبد اللطيف. (دت). *الهجرة الريفية في الجزائر*. (عبد الحميد آتاسي) الجزائر، الجزائر: المطبعة التجارية.
- بوبكر,حربوش .(2017) .النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة.أي سياسة للمدينة؟) .*مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية بسطيف.ع 24جوان*.
- بوذراع ,احمد .(2000) .*التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن – دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري* .باتنة :منشورات جامعة باتنة.
- جعفر ,عبد المحسن هاشم .(2013) .معالجة المناطق العضوائية ضمن المعايير التخطيطية السليمة .*المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك*.
- خديجة ,عجابي .(1985) .التصنيع والنمو الحضري بالجزائر .*رسالة ماجستير غير منشورة* .الجزائر ,معهد علم الاجتماع ,جامعة الجزائر ,الجزائر.
- زهير ,بولشعب .(1999) .علاقة الأحياء القصديرية بتعاطي المراهقين للمخدرات. *مذكرة ليسانس* ,معهد علم الاجتماع–جامعة الجزائر ,الجزائر.
- شكري ,علياء . الجوهري, محمد .(1980) .*علم الاجتماع الريفي الحضري* . القاهرة :دار المعارف.
- علي ,القطان محمد علي .(1979) .*دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر* . مصر :دار الجبل للطباعة.
- فراح ,سراوي .(1995) .النمو الحضري وأزمة الاسكان بمدينة ميلة .مذكرة *ليسانس* ,قسنطينة ,معهد علم الاجتماع الحضري,جامعة الجزائر ,الجزائر.
- محمد, السويدي .(1990) .*مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية.
- نذير, زريبي ,وآخرون (1999) ,المساحات الخضراء والتلوث البصري في المدن الجزائرية .*الملتقى الدولي في الهندسة المعمارية* ,20–21 نوفمبر ,بسكرة ,الجزائر.